

بأموال كويتية.. تأسيس 28 شركة في مصر بـ 280 مليون دولار

القاهرة - ناهد إمام

بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها برؤوس أموال كويتية في مصر خلال النصف الأول من العام الحالي 28 شركة، بإجمالي رؤوس أموال 282 مليون دولار، وبلغ قيمة التدفق في رأس المال 74,4 مليون دولار وسجلت الاستثمارات الكويتية في المشروعات حوالي 10,5 ملايين دولار. وأوضح تقرير حديث للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر وتنشره «الأنباء» بنشره أن العدد الأكبر من الشركات المؤسسة برؤوس أموال كويتية تركز في القطاع الخدمي بعدد 10 شركات برأس المال 77,5 مليون دولار، ويليه القطاع الصناعي بعدد 3 شركات برأس المال 75,3 مليون دولار.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مقارنة مع اقتصاد قوي.. نصيب الكويتي قليل جدا من الناتج عند 0,4%

«S&P»: زيادة الفوائض المليارية الكويتية حتى 2017

المحلي الحقيقي عند متوسط 2,6% خلال الفترة بين «2014-2017»، ولكن قد يصل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 0,4% سنويا، ويعود جزء من ذلك بسبب نمو المرتفع للسكان، وبين أن المتوسط التاريخي لمعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يتراوح في الدول المماثلة للكويت بين 0,3% و 1,5%.

ولفت التقرير إلى أنه على الرغم من ثروة الكويت الكبيرة إلا أن تقدير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يصل إلى 58 ألف دولار خلال 2014، مما يعني ضعف أداء نمو الاقتصاد بها «على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي».

* تفاصيل أخرى على الويب

من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية المنتهية في 31 مايو 2015.

وبين التقرير وفقا للسليبيو الرئيسي أنه يظل بقاء أسعار النفط مرتفعة جدا عند متوسط سعر 96 دولارا للبرميل خلال السنوات «2014 - 2017»، مع توقعات بارتفاع إنتاج النفط إلى 3,5 ملايين برميل يوميا بحلول 2017 مقابل 3,2 ملايين برميل يوميا عام 2013، بمعدل نمو 9,4% تقريبا. ونتيجة لذلك، توقع التقرير أن تظل فوائض الميزانية العامة الحكومية عند معدل متوسط أكثر من 20% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد خلال السنوات الأربعة القادمة «2014 - 2017».

نصيب الفرد

ونكر التقرير أن تقديرات نمو إجمالي الناتج

إجمالي الصادرات و80% من الإيرادات الحكومية العامة. وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أنها قد ترفع من تقييمها حال تم عمل الإصلاحات السياسية وتفعيل دور المؤسسات إلى جانب تنوع الاقتصاد على المدى الطويل. وعلى العكس قد يقلل التقييم حال حدوث عدم الاستقرار السياسي إلى جانب تطور المخاطر الجيوسياسية أو حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط التي قد تؤثر على مستوى ثروة الكويت. وذكر التقرير أن الميزانية العامة للدولة حققت فوائض مالية لا تقل عن 10% من إجمالي الناتج المحلي خلال العقد الماضي، متوقعا أن تحقق الميزانية العامة متوقعا أن تحقق الميزانية العامة «بما في ذلك توقعات ستاندر أند بورز بدخل الحكومة من الاستثمارات الضخمة» فائضا ماليا بنحو 30%

للكويت التي تعود إلى عائداتها النفطية لتحد من التوترات الجيوسياسية في المنطقة وعدم تنوع الاقتصاد. وأوضحت الوكالة أن التقييم يرتبط بالمخاطر الجيوسياسية المتزايدة في المنطقة في ظل الأحداث في كل من العراق والشام من قبل الجماعات المتشددة «داعش» والتي تمثل تهديدا كبيرا للمنطقة والكويت. وذكرت ستاندر أند بورز في تقريرها أن القطاع المصرفي والمالي في الكويت استمر في الاستقرار حيث إن البنوك في الكويت تعمل ضمن إطار رقابي قوي وبمستويات رسمية صحية.

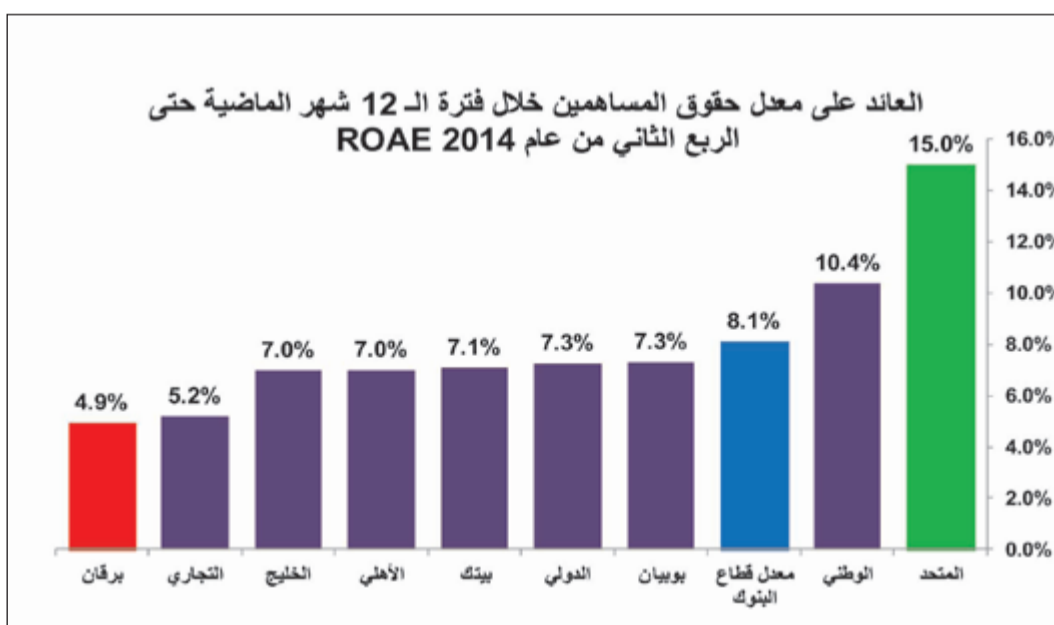
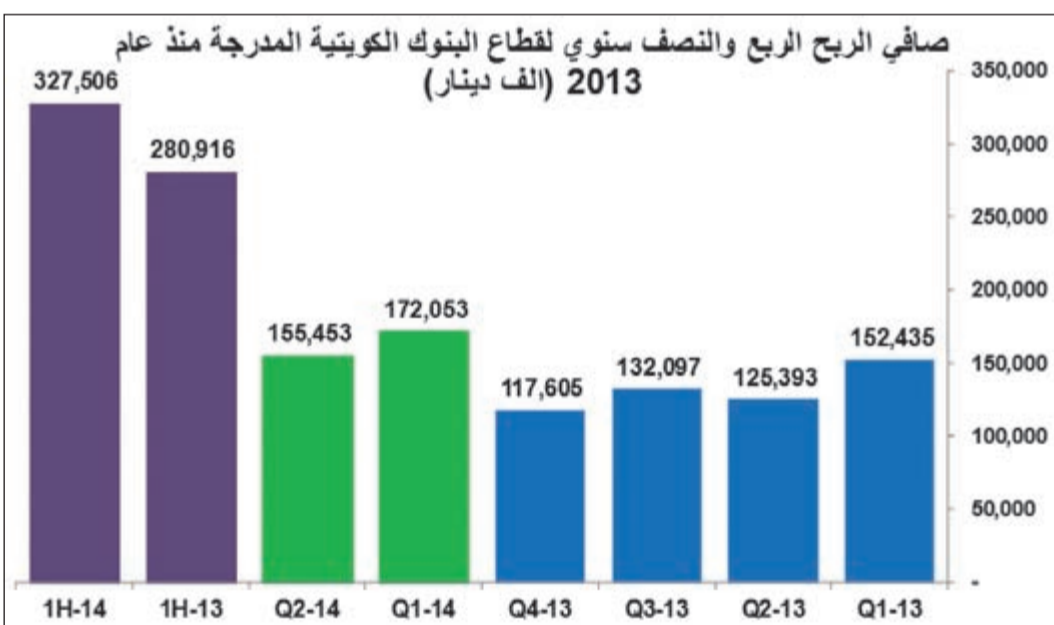
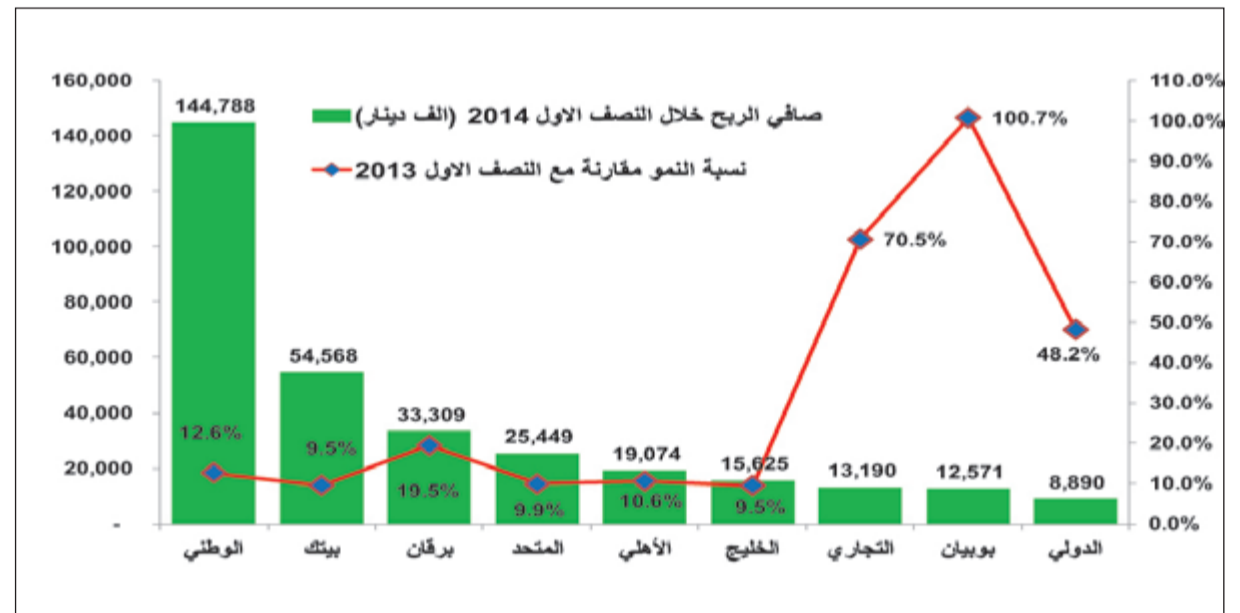
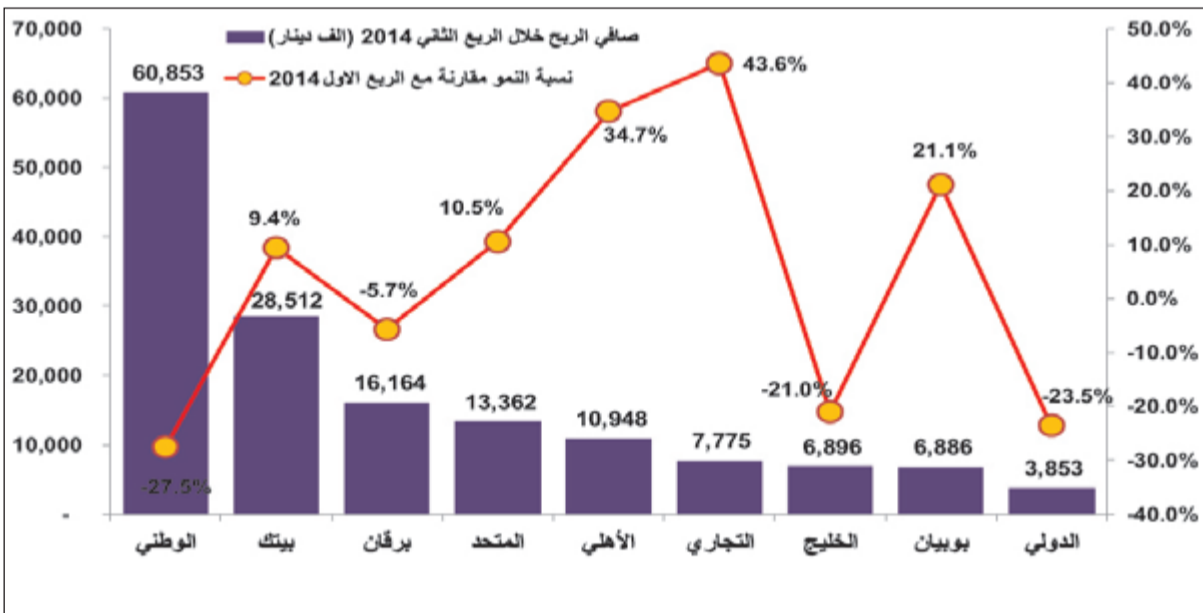
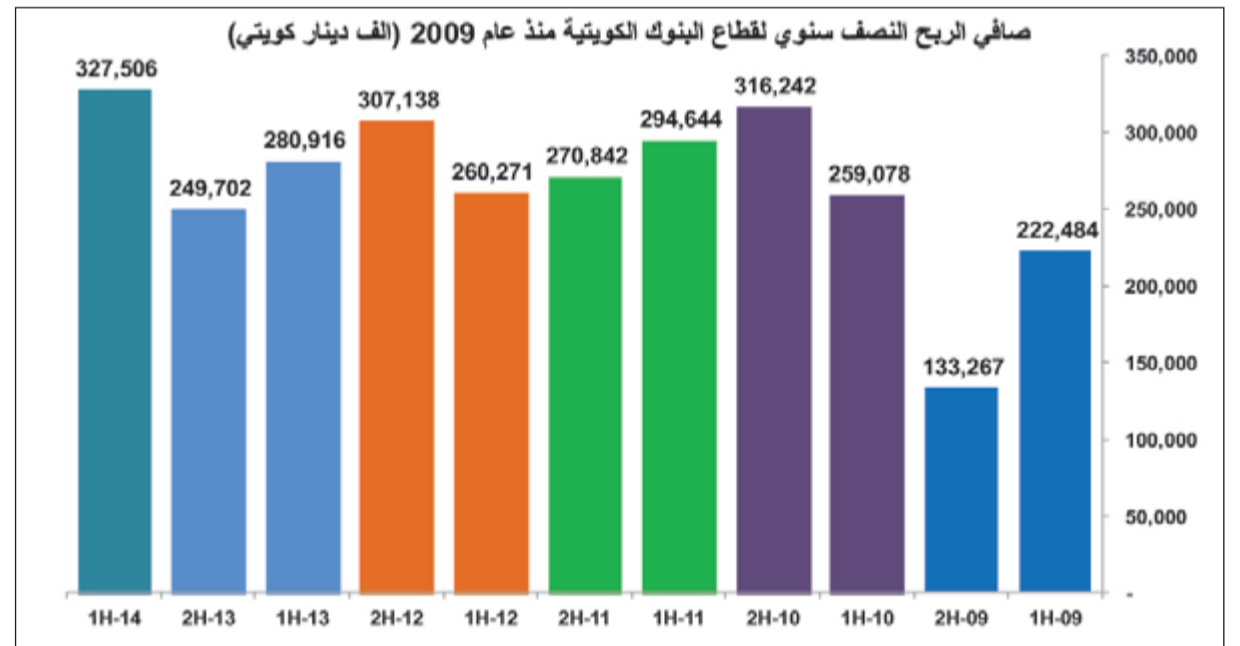
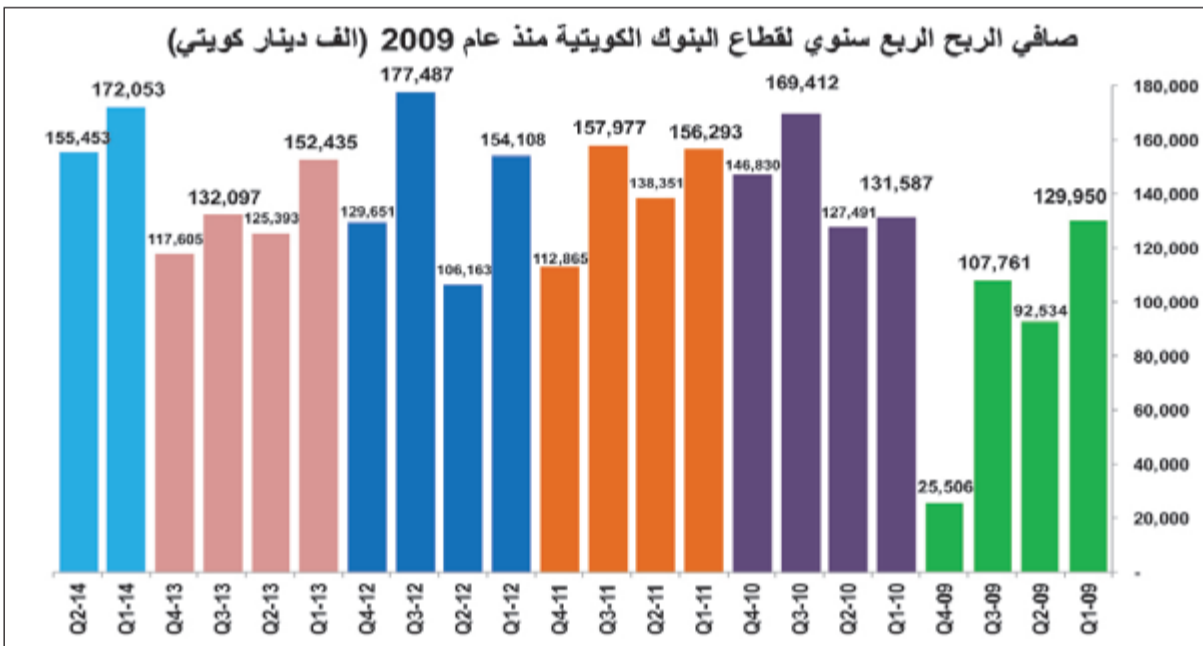
وعن الجدارة الائتمانية للكويت قال التقرير إنها حساسة لأي انخفاض حاد ومستمر في أسعار النفط خصوصا أن القطاع النفطي الذي يشكل نحو 60% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي و90% من

مدحت فاخوري وكونا

أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية (ستاندر أند بورز) S&P مساء أول من أمس التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأصدرت الوكالة تقريرا عن التصنيف السيادي للكويت تضمن المحاور الرئيسية لهذا التصنيف متناولا ثلاثة فصول رئيسية تمثلت في النظرة العامة للتصنيف ومبررات التصنيف وأخيرا التوقعات الاقتصادية. وبالنسبة إلى النظرة العامة للتصنيف أفادت بأن امتلاك الكويت لمصدر غني للثروة مكنها من بناء وضع مالي قوي جدا للموازن المالية والخارجية، مضيفة أن التوقعات المستقرة للتصنيف جاءت نتيجة هذه الموازين المالية والخارجية «القوية جدا»

انخفاض المخصصات بـ 22% إلى 245 مليون دينار خلف تسجيل هذه النتائج

أعلى أرباح نصف سنوية للبنوك الكويتية منذ بداية الأزمة



المحور المالي

التحضر تدريجيا من المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة والانخفاض في قيمة الاستثمارات، بدأت بشأته في نتائج البنوك الكويتية خلال النصف الأول من عام 2014 حيث ارتفعت الأرباح المجمعة لقطاع البنوك الكويتية المدرجة خلال النصف الأول من عام 2014 لتسجل 16,6% لتسجل 327,5 مليون دينار مقارنة مع 281 مليون دينار حققها القطاع خلال النصف الأول من عام 2013 وكذلك بنسبة نمو بلغت 26% بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2012 حين بلغت الأرباح 260 مليون دينار. وتعتبر النتائج المالية خلال النصف الأول من عام 2014 الأفضل على الإطلاق لفترات الستة أشهر الأولى من السنوات التي تلت الأزمة المالية خلال النصف الثاني من عام 2008. ويعتبر النصف الأول من عام 2011 ثاني أفضل الفترات النصف سنوية الأولى بالنسبة للنتائج المالية حين حققت البنوك الكويتية مجتمعة صافي أرباح بلغت 295 مليون دينار. بالرغم من التحسن في صافي الأرباح، إلا أن المؤشر الرئيسي لربحية القطاع بالنسبة للمستثمرين الذي يتمثل بالعائد على معدل حقوق المساهمين (ROAE) لا يزال ضعيفا عند 8,1% مع استثناء البنك الأهلي المتحد وبنك الكويت الوطني يعائد بلغ 15,4% على التوالي بينما سجل العائد على حقوق المساهمين نحو

نمو ضعيف للإيرادات التشغيلية عند 1,3%

بالربع الثاني

العائد على معدل حقوق المساهمين

لا يزال ضعيفا عند 8,1%

7% لكل من بوبيان والدولي وبيتك والأهلي. أما بالنسبة لنتائج الربع الثاني من عام 2014، فقد بلغت أرباح القطاع 155,5 مليون دينار وبنسبة نمو عن الربع الثاني من عام 2013 بلغت 24% نتيجة انخفاض المخصصات خلال الفترة نفسها بنسبة 24,5%.

لتسجل 144 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2014 (علما أن البنك المركزي أعلن سابقا أنه سمح للبنوك بتوزيع المخصصات العامة التي يطلبها بداية السنة حسب ما تراتي البنوك في كل ربع) بينما لم يتغير إجمالي الإيرادات التشغيلية واستقرت عند نحو

568 مليون دينار. ما الأسباب؟ لا شك أن المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة استنزفت نسبة كبيرة من أرباح وإيرادات البنوك منذ عام 2008 تخطت فيها المخصصات الإجمالية للقطاع حاجز الـ 4,4 مليارات دينار (15,5 مليار دولار) إذ يعتبر رقما قياسيا مقارنة مع قاعدة حقوق مساهمين كما في 30 يونيو 2014 بلغت 7,13 مليارات دينار. وشكلت المخصصات المحجوزة خلال السنوات الست الماضية ما يعادل 58% و35% من إجمالي إيرادات التشغيل وأرباح

التشغيل قبل المخصصات على التوالي. وبدأت بوابر التحضر التدريجي من ضغط المخصصات على صافي أرباح القطاع خلال النصف الأول من عام 2014 حيث انخفضت قيمة المخصصات خلال النصف الأول بنسبة 22% مقارنة مع النصف الأول من العام الماضي لتسجل إجمالي 245 مليون دينار للقطاع بعد أن كانت قد بلغت 315 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2013. فسياسة حجز المخصصات وقيمتها لا تزال العامل الرئيسي في تحديد بوسلة الربحية ومدى نموها بالرغم من النمو المتواضع في إجمالي الإيرادات

التشغيلية (صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد من العمولات والاستثمارات) التي بدورها بدأت تتأثر إيجابيا بالنمو الصحي في سوق الائتمان وتعافي النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والنمو القوي في كل من قطاع التجزئة والقدرة الشرائية والقروض الشخصية والاستهلاكية بالرغم من السياسة المتشددة والمتحفظة التي لا تزال تعتمد عليها البنوك الإيجابية نتيجة العوامل السياسية الداخلية والخارجية وعوامل تتعلق بالنشاط الاقتصادي وتأخر مشاريع الفوائد ويظهر ذلك من خلال قراءة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية لقطاع البنوك التي صعدت بنسبة 4,8% فقط خلال النصف الأول من عام 2014 لتسجل 1,12 مليار دينار مقارنة مع 1,07 مليار دينار خلال الفترة نفسها من عام 2013. أما الإيرادات التشغيلية للربع الثاني فارتفعت فقط بنسبة 1,3% لتسجل 568 مليون دينار.

حصة البنوك لكن رغم ذلك، فإن القطاع شهد نموا في سوق الائتمان الذي سجل 8,3% خلال فترة الـ

12 شهرا الماضية المنتهية في شهر يونيو 2014 لتبلغ محفظة القروض لقطاع البنوك نحو 30,2 مليار دينار (107 مليارات دولار) -رغم أن هناك نسبة منها عبارة عن تسهيلات غير مدفوعة وأخرى معاد جدولتها- مدفوعا بمحفظة القروض الشخصية التي ارتفعت بنسبة 11,7% خلال الفترة نفسها لتسجل 11,93 مليار دينار (39,5%) من محافظ الائتمان) وذلك بالتزامن مع ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك والتعافي التدريجي في نشاط القطاع الخاص.

* تفاصيل أخرى على الويب